صورة المملكة لا تحتاج إلى تحسين .. فمبادراتنا عديدة في لبنان والمغرب العربي وليبيا

الامير عبد الله مع رئيس التحرير خلال اجراء الحوار (تصوير : عمر عبد ربه)

الامير عبد الله خلال الحوار.. ويتلقى مكالمة هاتفية

● سعينا عند الرئيس مشرف فأكرمنا بموافقته على إطلاق سراح نواز شريف ● هناك من يحاول تخريب العلاقة السورية ـ الأميركية والأسد موقفه واضح ● لا صحة لضغوط علينا فقرار النفط اتخذ في «أوبك» جماعيا ● اخترنا اللجان العمالية لأنها البديل الأفضل ● هناك خطوات جادة لتطوير السوق المالي، وشركة الاتصالات تطرح للاكتتاب قبل نهاية العام

كنت أشعر بالضيق من مقالات تعبر عن كراهية مغلفة ضد الإسلام تحاول أن ترميه بما ليس فيه، وأكثر ما كان يقلقني أن إشاعة تلك الأقوال عن الإسلام تهيئ العقول البسيطة لقبول ما يُقال عن هذا الدين العظيم مستغلة جهل بعض الغربيين به، وكم تألمت كثيراً عندما لمست كيف حركت تلك المقالات الكوامن ضد الإسلام عند العامة، فواجبنا جميعاً أن ندافع عن حقيقة هذا الدين العظيم، انه ليس دين عدوان ولا إرهاب. أنا لا أعرف في العالم نظاماً بمثل دقة الإسلام في المحافظة على كل ما هو حي من بشر ودواب وحتى أشجار.

● في العام الماضي ساعدتم على إنهاء مشكلة رئيس الوزراء الباكستاني المعزول نواز شريف حيث أفرج عنه وقمتم باستضافته في المملكة.. كيف تصفون علاقتكم مع الرئيس الحالي الجنرال برويز مشرف؟

ـ لقد سعينا بتوجيهات من أخي خادم الحرمين الشريفين ـ يحفظه الله ـ عند الرئيس مشرف، فأكرمنا بموافقته على إطلاق سراح نواز شريف، ونحن نقدر له ذلك الموقف، ويهمنا أن تكون باكستان بعيدة عن الفقر، أما علاقتنا مع الرئيس مشرف فهي أكثر من جيدة.

● عودة إلى مبادرتكم الشهيرة؟

ـ لم تعد مبادرتنا بل مبادرة 22 دولة عربية.

● إذا وافقت إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، فهل ستقبل المملكة بعلاقات دبلوماسية معها؟

ـ أنت أسقطت أهم شروط المبادرة، فالانسحاب لا يكفي، بل لا بد من العودة إلى خط ما قبل عدوان 67، ولا بد من إنهاء احتلال القدس، وأن تكون عاصمة لفلسطين، ولا بد من عودة للاجئين، وإعادة الجولان المحتلة لسورية وما تبقى من ارض محتلة للبنان. إذا كان هذا ينهي عذاب خمسة ملايين فلسطيني ويعيد أراضي ثلاث دول عربية ويضمن الاستقرار في المنطقة، ألا يستحق هذا أن يدفع ثمن للسلام.

● بالنسبة للمسائل الداخلية في المملكة؛ هل لي أن أسأل عن أسباب عدم قيام الدولة حتى الآن بتخصيص أي جزء كان من المؤسسات التي تملكها رغم أن أكثر الدول شرعت في تخصيص قطاعاتها؟

ـ بادئ ذي بدء أود أن أوضح بأن المملكة راعت منذ البداية أهمية نشاطات القطاع الاقتصادي ولذلك لم تستحوذ الدولة على الأنشطة الاقتصادية بل كانت وما زالت وستظل ـ بإذن الله ـ داعمة لها بشتى الوسائل، ومع ذلك فهناك بعض الأنشطة بعد أن أقامتها الدولة وأصبحت مصدر ثقة واطمئنان للمستثمرين، ارتأت الدولة بأنه حان الوقت لتخصيصها وكان لا بد من إيجاد المناخ المناسب والملائم لنجاح برنامج التخصيص قبل طرحها بهدف تحقيق النمو المستمر للاقتصاد السعودي وكل ما من شأنه تنمية الاقتصاد وزيادة معدل دخل الفرد، ولهذا أنهينا تأسيس قواعد العمل الاقتصادي بإقامة المجلس الاقتصادي الأعلى، والهيئة العامة للاستثمار، واقررنا بعض الأنظمة والهيئات في ما يخدم هذا المجال بشكل مباشر وغير مباشر مثل: الهيئة العامة للاتصالات، ونظام العمرة، وهيئة الخدمات الكهربائية، ونظام الاستثمار الأجنبي، ونظام تملك غير السعوديين للعقار، والهيئة العليا للسياحة وغيرها، كل ذلك بهدف إيجاد البيئة الملائمة لنجاح برنامج التخصيص، مع تعديل وتحديث بعض الأنظمة بما يخدم خطوات التخصيص. كما أن هناك خطوات جادة لتطوير السوق المالي من خلال إيجاد المؤسسات التنفيذية والرقابية اللازمة لذلك وهو ما يناقش حالياً في مجلس الشورى، مع إيجاد البيئة النظامية الملائمة للقطاع الخاص من وضوح وشفافية في الإجراءات والأنظمة وسهولة تنفيذها لطمأنة المستثمر في إقدامه على الاستثمار في المجالات المتاحة للتخصيص، والخطوة الأولى ستكون في شركة الاتصالات السعودية التي يجري حالياً الترتيبات اللازمة لطرح جزء من أسهمها لاكتتاب المواطنين قبل نهاية العام الحالي ـ إن شاء الله ـ وبذلك نحن نضع أكبر شركة خدمات عربية لمساهمة وإدارة القطاع الخاص، كما سيتم لاحقاً بيع جزء من أسهم الدولة في بعض الشركات المساهمة بغرض استفادة المواطنين، كما سيتاح للقطاع الخاص الفرص المناسبة للاستثمار في مجالات تحلية المياه المالحة والموانئ وغيرها، وستتم هذه العمليات ـ إن شاء الله ـ على مراحل وفق خطط مدروسة بحيث لا يتأثر سوق الأسهم وقطاع المستثمرين وفيما بعد ـ بإذنه تعالى ـ بالنفع على المواطنين وتنمية اقتصاد بلادنا وزيادة معدل دخل الفرد وتهيئة سبل العيش الكريم.

● خلال الفترة الماضية قمتم بدمج رئاسة تعليم البنات مع وزارة المعارف وأعلنتم عن فصل وزارة المياه عن الزراعة، فما هي فلسفة الحكومة في ذلك؟

ـ المسألة تنظيمية لا تبدل في نظرة الحكومة تجاه عمل هذه الأجهزة. السؤال كيف يمكن لنا أن نحقق أفضل خدمة ممكنة، فالتعليم خدماته واحدة حتى عندما كان في جهازين منفصلين. أما الزراعة والمياه فقد كانتا خدمتين في جهاز واحد وهو أمر يعرضه لتناقض المصلحة. فالزراعة قد تتطلب تضحية بالمياه في حين أن واجبنا المحافظة على المياه حتى لو كانت هناك حاجة ماسة للزراعة، لكن التزامنا لم يتبدل نحو رعاية تعليم البنات أو تشجيع الزراعة قبل أثناء، إن مسألة تجميع بعض الإدارات المستقلة تحت مظلة وزارة واحدة، أو موضوع دمج وزارتين في وزارة، أو فصل وزارة إلى وزارتين مسألة إدارية تحكمها اعتبارات الكفاءة وحسن الإدارة وإحكام التنسيق وتوفير النفقة ولا مجال لتحميلها فوق ما تحتمل من تساؤلات. وقد شهدت الدولة، ولا تزال تشهد، عدة قرارات إدارية بالدمج أو الفصل، وهذا أمر تتطلبه طبيعة الإصلاح الإداري وتحتمه الظروف المتغيرة. وعلى سبيل المثال كانت المعاهد والكليات العلمية مستقلة ثم دمجت في جامعات ثم انضوت هذه الجامعات تحت مظلة وزارة التعليم العالي، كما أنه تم إنشاء وزارة للشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ضمت أنشطة كانت موزعة على عدة جهات، والمعيار في كل قرار من هذا النوع هو معيار إداري واقتصادي يتعلق برفع الأداء وتحسين الخدمة لأبناء الشعب وبناته، ونرجو ونتوقع، بإذن الله، أن يحقق قرار الدمج الأخير مصلحة بناتنا الطالبات، ويؤدي إلى خفض النفقات وإلى التنسيق بين المنهجين الرجالي والنسائي دون إخلال بالخصوصية لكل منهما. كما أود أن أشير هنا إلى بعض ما تردد من قلة من الناس بأن ذلك سيؤدي إلى الاختلاط ونحوه، فأقول هذا لن يحدث مطلقاً ولا تسمح به شريعتنا الغراء، ومن ظن ذلك فهو واهم أو متجن.

● في الوقت الذي تقول فيه الحكومة انها تسعى لتخفيض الأيدي الأجنبية العاملة لصالح توظيف المواطنين فإن الأرقام الأخيرة تشير إلى تزايد عدد الأجانب، فأين الخلل في نظركم؟

ـ أقترح ألا تضع عينك فقط على أرقام العمالة الأجنبية بل ضعها على ترتيبات سوق العمالة السعودية. لقد نفذنا سلسلة إجراءات عديدة في فترة زمنية وجيزة نسبياً، بغرض تدريب وتأهيل المواطنين للعمل من خلال زيادة بعض الرسوم على تأشيرات العمل للأجانب والإقامات ونقل الكفالة وما إلى ذلك لتمويل تكثيف وتدريب وتأهيل العمالة الوطنية بما يتناسب مع متطلبات القطاع الخاص، وطرحنا حوافز لتشغيل المواطنين في القطاع الخاص ووضعنا صندوقاً لتنمية الموارد البشرية، ودعمنا قطاع الكليات المهنية والتقنية وكليات المجتمع، ودعمنا كذلك بنك التسليف والصناديق الصناعية، ووضعنا برنامجاً للدعم المالي والفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يخفى أنها القطاع الأكبر والداعم الأفضل في مجال التوظيف، وقدمنا تسهيلات متعددة في هذا المجال بهدف إيجاد الفرص للمواطنين، ولن نتوقف عن ذلك، فشبابنا هم أمل الأمة بعد الله وعمادها وسندعمهم وسنوفر لهم فرص العمل والاستثمار والعيش الكريم إن شاء الله. كما الزمنا القطاع الخاص بحدود دنيا لا ينقص عنها في وظائف معينة، بل الزمناه بسعودة كاملة لوظائف محددة، ونعمل على تحقيق توازن في نظام العمل والعمال الذي يدرس حالياً تحديثه وتعديله ليتواءم مع رغبات أرباب العمل بالقطاع الخاص وبما لا يخل بحقوق العاملين بهدف إيجاد فرص عمل وبيئة عمل مناسبة للمواطنين مع الحفاظ على القدرة التنافسية لاقتصادنا، كما فرغنا مواقع تجارية للعمالة السعودية، ونحن نعمل مع الأجهزة المختصة على رفع كفاءات السعوديين في المهن المختلفة وتدريبهم، إنها شغلنا الشاغل وسنستمر في فرض السعودة تارة بالتشريع وتارة بالإغراء، لكن من المهم جداً ألا نكتفي بذلك بل لا بد أن نطور من قدرات ابنائنا وأن نصحح من مفاهيمهم تجاه العمل، ولا يفوتنا هنا أن ننوه بدور رجال الأعمال الإيجابي في التصدي لدورهم مع المسؤولية خلال الفترة الماضية، آملاً منهم المزيد نحو تحقيق الأفضل لوطننا.

● تعد المملكة أكبر دول العالم في نسبة النمو السكاني، وهي تواجه حاجات متزايدة للإنفاق.. الا ترون ضرورة أن تبدل الدولة استراتيجيتها بسبب تبدل الأوضاع؟

ـ دعني أكشف لك عن اننا ومنذ فترة ليست بالقصيرة، وتحديداً في عقد التسعينات الذي عايشت فيه بلادنا العديد من الظروف الداخلية والإقليمية، ونحن نتدارس بجدية مسألة البدائل التي لا بد من الأخذ بها لمواجهة نمو سكاني مرتفع ومصدر دخل وحيد تتحكم فيه تقلبات خارجية من المتعذر السيطرة عليها، وكل ما أعلن عنه من تنظيمات وتشريعات، يعكس بكل بساطة واقعيتنا في التكيف مع ظروف لم تكن محسوبة أو بالأصح فرضت نفسها علينا وخارج حساباتنا، ولا خيار لنا إلا بالتعامل معها بادوات وأساليب عملية ودونما إبطاء أو تسويف أو مراهنة على الزمن بتفكير واليات الأمس، فكل أمر يمكن الأخذ والرد حوله إلا أمراً فيه مساس بعقيدتنا، فذلك أمر نرفضه ولا نساوم حوله.

● لا أحد ينكر أن النفط موضوع بالغ الحساسية وهناك من يتحدث عن ضغوطات على المملكة لضمان زيادة الإنتاج.. ما هي حقيقة موقف المملكة، ومدى استقلالية قرارها عن الضغوط الخارجية؟

ـ أولاً وأخيراً الضغوط التي سألتني عنها الآن غير صحيحة إطلاقاً، والدليل اننا مع الدول الأخرى في «أوبك» حددنا السقف المعقول للإنتاج. فهل يُعقل أن كل هذه الدول تقبل وتخضع للضغوط؟ كما أننا في المملكة لم نتعود على التدخل في إدارة شأن وسيادة الآخرين، مثلما لا نسمح لأي كائن من كان أن يُمارس على سيادة قرارنا الوطني أي شكل من أشكال السيطرة أو التوجيه.

● تحدثتم عن المحاسبة وأعلنتم رفضكم للواسطة والمحسوبيات، فهل وصلتكم شكاوى في هذا المجال؟

ـ قناعتي دوماً وأبداً أن مخافة الله واحتسابه في كل صغيرة وكبيرة أمر مطلوب في كل إنسان مُكلف، وهي الضمان الأكيد وصمام الأمان في سلوك وعمل المسلم، ونحن مجتمع يوصينا ديننا الحنيف بالتكافل والتعاون والتراحم، وطبيعي جداً أن يكون للشفاعة مساحة في حياتنا، ولكن بما لا يخالف النظم أو يكسر اللوائح ويتعدى على حقوق الآخرين، أما وجود الواسطة والمحسوبيات في تعاملاتنا الرسمية، فشيء للأسف أشعر به وأعرف عنه الكثير بما يصلني من شكاوى وتظلمات، ويعلم الله كم يؤلمني الالتفاف على النظام أو تسخيره لغير ما شرع له، وعلى أي حال فكل مسؤول حكومي لديه تعليمات واضحة في هذا الشأن والأجهزة الرقابية تقوم بدورها، وبقدر تلك المسؤولية سيكون كل مسؤول محاسباً أمام الله ـ جل جلاله ـ ثم أمام ولي الأمر وأمام الجميع، فالحق يعلو ولا يُعلى عليه، ومصالح الأمة مقدمة على المصالح الشخصية ولا مكان للأهواء والرغبات أمامها.

● سمو الأمير؛ ألا تعتقدون بضرورة تحديث أساليب العمل القضائي.. مثلاً إدخال المحامين للترافع؟

ـ منذ أن بدأت الدولة السعودية الأولى وحتى هذه اللحظة والإسلام هو أساس كل التنظيمات في الدولة، وهو الرسالة الخالدة التي لا تتغير ولا تتبدل، ولكن الظروف تختلف والأوضاع لا تدوم على حال، وهناك تحديات ومشاكل جديدة كل يوم، والدولة حريصة على تطوير أنظمتها في مختلف المجالات بما لا يمس أياً من ثوابتنا الشرعية التي نستمدها من كتاب الله ـ جل جلاله ـ وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ومن هذه المجالات القضاء. إن قضاتنا الأفاضل هم صمام الأمان في البلاد بعد الله ـ جل جلاله ـ وهم حماة الحقوق العامة والخاصة، ومن الضروري للدولة ان توفر لهم كل الوسائل التي تضمن لهم القيام بأعمالهم بجيدة ويسر وسهولة، كما تضمن للمواطن والمقيم اللجوء إلى القضاء وفق إجراءات سريعة وبعيدة عن التعقيد. ومن صدر في الآونة الأخيرة من تنظيم لإجراءات الترافع والتقاضي، ومن ذلك نظام المحاماة الذي صدر مؤخراً.. كل ذلك يستهدف تحقيق هذين الغرضين: تيسير أعمال القضاة وضمان وصول الجميع إلى حقوقهم المشروعة عبر القضاء بأفضل الوسائل. وما تضمنته التنظيمات من تعيين المحامين والمترجمين والجلسات المفتوحة وحماية كل مترافع من مواطن أو مقيم من أية إجراءات قد تكون خطأة، لا يخرج عما تنص عليه أحكام الشريعة وعن تقاليد المجتمع السعودي وما يتميز به من تكافل وتراحم وتعاون.

● بصورة غير متوقعة صدر قرار بتشكيل لجان عمالية في أي مرفق كان، لماذا لم يسمحوا بها كنقابات ما دام الهدف هو حماية حقوق العمال؟

ـ كما تعرف فإن أوضاع كل مجتمع هي التي تنتج مؤسساته المختلفة، وهذه الأوضاع تختلف من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان. لقد نشأت النقابات العمالية ـ أم سطوة الرأسمالية المستغلة لضمار حقوق العمال يوم لم تكن لهم ضمانات من القانون، ومر تاريخها بكثير من العنف الإضرابات. وقد أدى بعض هذه الإضرابات العمالية إلى تدمير لاقتصاد كله في عدد من الدول. ونحن في المملكة ومن خلال مفاهيم الشريعة الإسلامية الواضحة، حرصنا على إعطاء العامل حقوقه كاملة وفقاً لما توصلت إليه التشريعات العمالية في أرقى الدول، وأقامت الدولة من نفسها، عبر أنظمتها المستمدة من شرع الله ـ جل جلاله ـ حامياً للعمال ومدافعة عن حقوقهم. ومن هنا فلا يوجد في الوقت الحاضر، ما يستلزم نشوء نقابات عمالية. هناك بدائل عديدة مقبولة منها الجمعيات المهنية والعلمية، وهناك في المملكة عدد متزايد منها، مثل اللجان العمالية والتجارية بمختلف أعمالها، ونأمل أن تنشط هذه المؤسسات، وان تقوم بدورها الكامل جنباً إلى جنب مع الدولة بطريقة وبية سلمية تتحاشى ما سقطت فيه التنظيمات النقابية في عدد من الدول الأجنبية من عنف وفوضى.

● سمو الأمير؛ الحقيقة أننا في حيرة، حيث نرى في الإعلام السعودي حرية نقد غير مسبوقة، كما نرى أحياناً قرارات منع متشددة، فما هي سياسة الدولة في وقت لم تعد فيه الثقة تترك فرصة للحجر على الرأي والعلنية؟

ـ نحن ندرك أن للصحافة دوراً مهماً لا غنى عنه في كل المجتمعات، فعن طريق الصحافة يعرف المواطن ما يدور في العالم وفي وطنه من تطورات، وندرك أنه عن طريقها يتمكن المثقفون وقادة الفكر والرأي من تنوير الرأي العام، وندرك أنه بواسطة الصحف يتمكن المواطن من إيصال صوته إلى المسؤولين ومن ممارسة النقد البناء. إلا أن صحافة المنقلتة من كل الضوابط تنقلب إلى ويبال على مجتمعاتها، وقد رأينا باعيننا ما حدث في المجتمعات الأخرى التي تركت للصحف الحبل على الغارب، فازدهرت صحافة جنس وصحافة الفضائح وصحافة التشهير حتى أصبح لمواطن لا يأمن على عرضه ولا سمعته ولا خصوصيات اسرته. عني أوضح لك اننا في المجتمع السعودي حريصون كل الحرص على أن تقوم الصحافة بدورها الكامل وان تتحدث بحرية عن مشاكل المجتمع وقضاياه وهمومه وأن تنتقد التقصير في الأداء حيث يكون، على أن يكون ذلك كله في إطار شريعتنا السمحة والتقاليد التي يراعيها الكبير والصغير في مجتمعنا قول ان الصحف السعودية لديها، بحمد الله، من روح المسؤولية وروح المواطنة، ما يجعلها أداة بناء وإصلاح لا معول هدم وتخريب، ونأمل أن تسير على هذا النهج في المستقبل بإذن الله وفق مصداقية في التحري والدقة، فإذا خلت الصحف من ممارسة الصدق والمصداقية، وخاضت في الزيف، فإن ذلك سيعرضها للشبهة وعلامات الاستفهام. ونظام المطبوعات جديد يستهدف التوفيق بين حرية الصحافة ومصالح المجتمع الأساسية التي لا يحق لأحد الإخلال بها، وهنا النظام بدوره عضة للمراجعة مع تغير الأوضاع والظروف.

● ألا تخشون من أن يكون انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على حساب القطاعات التي تحظى بدعم الدولة؟

ـ من يعتمد على الله ـ جل جلاله ـ لا يخشى ذلك، فاقتصادنا في الأصل منفتح على العالم لأننا راعينا منذ البداية أن المنافسة في صالح الاقتصاد السعودي ولكن هناك عوائق على التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وفتحنا اقتصادياً مع العالم ثبت نجاحه في تجربتنا ولله الحمد بعكس الاقتصاديات المنغلقة في بعض الدول الأخرى والتي عادة ما تتأثر في هذا الشأن، كما أن هذا الانضمام لركون على حساب المؤسسات الوطنية والأفراد السعوديين.. فهم المسألة ماخوذة في الاعتبار، فبقدر واقعيتنا في التعايش مع ساحات تنافسية كبيرة بين اقتصاديات العالم المفتوح نفس القدر نحن مسؤولون عن تنمية رؤوس الأموال الوطنية وحمايتها وتشجيع المشاريع الصغيرة وإيجاد المزيد من فرص العمل والاستغلال المعيشي الأمثل لمواردنا البشر، التي تمثل رأس المال الحقيقي لهذا الكيان.

● الرئيس الأميركي تأثر وتأثرنا جميعا من الصور التي أعطيناها له ● تقبيل عزة إبراهيم .. لو كنا لا نريد إغضاب بعض الإعلام الأميركي لما قبلنا حتى أولادنا ● لا يهمنا غضب إسرائيل لأننا مع العدل والحق، وثق أن ما يهمنا هو إرضاء الله سبحانه

الامير عبد الله يستقبل غازي القصيبي سفير السعودية في لندن في مقر اقامته في الدار البيضاء